لا جرم كما توهمه الفاضل المذكور قال ابن سينا في النجاة يجب ان تعلم ان المعاد منه مقبول
من الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذي للبدن
عند البعث وخيرات البدن وشروره معلومة لا يحتاج الى ان يعلم وقد بسطت الشريعة الحقة
التي اتانا بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن ومنه ما هو مدرك
بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتتان بالمقاييس الحكماء
للانفس وان كانت الاوهام منا تقصر عن تصورها الان لما نوضحه من العلل و
الالهيون رغبتهم في اصابة هذه السعادة اعظم من رغبتهم في اصابة السعادة البدنية بل
كانهم لا يلتفتون الى تلك وان اعطوها ولا يستعظمونها في جنب هذه السعادة التي هي مقارنة
للحق الاول الى هنا كلامه فان قلت اليس قولهم باستحالة عدم تناهي الابعاد وقولهم بان
النفس الناطقة غير متناهية الزاما لهم الانكار المعاد الجسماني اذ على تقدير وقوعه يلزم اجتماع
الابدان الغير المتناهية في الوجود اذ لا بد لكل نفس من بدن يستقل فيلزم عدم تناهي الابعاد
قلت ذلك وهم سبق اليه فهم بعض الناظرين في هذا المقام واثبته في شرح العقايد العضدية
وليس الامر كما توهمه فان حشر الاجساد اللازم على تقدير وقوع المعاد الجسماني هو حشر
المكلفين من المطيع المستحق للثواب والعاصي المستحق للعقاب لا حشر جميع افراد البشر مكلفا
كان او غير مكلف فانه ليس من ضروريات الدين لان الاخبار المنقولة فيه لم يصل الى حد التواتر
ولم ينعقد عليه الاجماع بل كان مختلفا فيه فيما بينهم فلم يكن الاعتقاد من شرايط الاسلام
وقد نبه عليه الفاضل الطوسي في التجريد حيث قال والسمع دل عليه ويتأول في المكلف بالتفرق
وقال الشارح يعني الاشكال في غير المكلفين فانه يجوز ان ينعدم بالكلية ولا يعاد واما بالنسبة
الى المكلفين فانه يتناول العدم بتفرق الاجزاء وفي تلخيص المحصل ايضا حيث قال وقال
القايلون بامكان اعادة المعدوم ان الله تعالى يعدم المكلفين ثم يعيدهم ونبه الآمدي ايضا في
كلامه المنقول عن ابكار الافكار حيث قرر الخلاف في اعادة المكلفين والمكلف من بلغ الحلم وبلغ

اليه الحكم والخفاء في ان عدم تناهي جميع افراد البشر يستلزم عدم تناهي المكلفين منهم فلا يلزم
من القولين المنقولين انكار ما هو الضروري في الدين في هذه المسئلة وههنا امر آخر لا بد من — مطلب
التنبيه عليه وهو ان اللازم في المعاد الجسماني هو وجود بدن ما لا وجود البدن الاول
بعينه وقد ظهر هذا مما تقدم في تقرير القول الثالث وظاهر قوله تعالى اوليس الذي خلق السموات
والارض بقادر على ان يخلق مثلهم مساعد له فلا توقف في ثبوت ما هو الضروري في الدين
في هذه المسئلة على صحة اعادة المعدوم بعينه على اصل من قال باعدام الاجسام كما توهمه
القوم وصرح به الشريف الفاضل في شرحه للمواقف حيث قال ان المعاد الجسماني يتوقف على اعادة
المعدوم عند من يقول باعدام الاجسام دون من يقول بان فناءها عبارة عن تفرق اجزائها واختلاط — خلاط
بعضها ببعض كما يدل عليه قصة ابراهيم عليه السلام في احياء الطير ولا اتجاه لما ذكره المنكرون للمعاد
الجسماني من انه لو اكل انسان انسانا بحيث صار المأكول جزءا منه اي من الآكل فلو اعاده
ذينك الانسانين بعينهما فتلك الاجزاء التي كانت للمأكول ثم صارت للآكل اما ان يعاد فيهما
وهو محال لاستحالة ان يكون جزء واحد بعينه في آن واحد في شخصين متباينين او يعاد
في احدهما وحده فلا يكون الآخر معادا بعينه اذ لم يكن معادا بجميع اجزائه والمقدر خلافه
تشبث انه لا يمكن اعادة جميع الابدان بعينها لان مبناه على توقف المعاد الجسماني على اعادة
المعدوم بعينه وقد عرفت انه لا توقف له عليها فمسئلة اعادة المعدوم ليست من مبادي مسئلة
حشر الاجساد كما زعمه صاحب المواقف حيث رتب مرصد المعاد على مقاصد المقصد الاول
في اعادة المعدوم والمقصد الثاني في حشر الاجساد وقدوته فيه الآمدي فانه رتب في ابكار
الافكار على ثلثة فصول وجعل الفصل الاول في جواز اعادة ما عدم فذهب الفلاسفة
والتناسخية وابو الحسين البصري وبعض الكرامية الى المنع من ذلك وذهب اكثر المتكلمين
الى جوازه ثم اختلف القائلون بالجواز فذهب الاشاعرة ومن تابعهم الى جواز اعادة ما عدم
ذاتا ووجودا واختلفوا في اعادة الاعراض فمنهم من منع منها وذهب اكثرهم الى جواز اعادتها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)